



الخطة الاستراتيجية

2023-2021

{ إن تحسين أداء مؤسساتنا العامة ضروري لمواجهة التحديات التي تواجه الأردن، ومن هنا ركزت الحكومة على وضع أدوات لقياس الأداء وتطوير العمل الرقابي لتعزيز الشفافية، ومكافحة كل أشكال الترهل والفساد }

جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم
الأوراق النقاشية الملكية-الورقة السادسة

{ ولضمان سيادة القانون، لا بد من وجود آليات رقابة فعالة متمثلة بأجهزة الحكومة الرقابية كوكالات الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات وديوان المحاسبة، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وبالبرلمان ودوره الرقابي الدستوري الفاعل الذي يضع مصلحة الوطن والمواطن في المقام الأول وبالقضاء الذي يختص بالنظر في الطعون والتظلمات المقدمة على قرارات الإدارة العامة والشكاوى المتعلقة بقضايا الفساد المختلفة. وبالنسبة لهذه الأذرع الرقابية، فإنه يجب العمل على تطويرها باستمرار من خلال تبني الأدوات المتطورة، بما يضمن الفعالية والسرعة، ومعالجة جوانب القصور في عملها سواء التهريرية أو الفنية، الأمر الذي يعزز من ثقة المواطن في مؤسسات الدولة ويحول دون لجوء البعض لإجراءات وطول فردية غير قانونية تنتقص من سيادة القانون . }

جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم
الأوراق النقاشية الملكية-الورقة السادسة

{ ومن حق الناس أن يطمئنوا على أن المال العام مُصان وأن المؤسسات العامة تدار بكفاءة عالية وأن تكون إجراءات الحكومة خاضعة للرقابة والتقييم من خلال مؤسسات رقابية قوية وفاعلة، كما أن المضي قدماً في تطبيق الحكومة الإلكترونية أولوية تسهل الإجراءات على المواطنين وتفضي للإسماء في جهود محاربة الفساد الذي لا تهاون في محاربتة والتصدي له. }

من كتاب التكليف الملكي السامي لحكومة دولة الدكتور بشر هاني الخصاونة
السابع من تشرين الأول لعام ألفين وعشرين

تقديم

يسرني أن أقدم استراتيجية ديوان المحاسبة للأعوام (2021- 2023) والتي جاءت متوافقة مع رؤى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم والتي وردت في الأوراق النقاشية الملكية وخصوصا السادسة منها والتي ركزت على تحسين أداء أجهزة الدولة كافة لمواجهة التحديات وتحسين الأداء ومكافحة كافة أشكال الفساد والحفاظ على المال العام والتنمية المستدامة.

لقد جاءت هذه الخطة لتنسجم مع المعيار رقم 12 الصادر عن الانتوساي حول قيمة ومنافع الاجهزة العليا للرقابة وما نص عليه قرار الامم المتحدة الخاص بالأجهزة العليا للرقابة: "تعتبر الرقابة على القطاع الحكومي عامل مهم في إحداث الفارق في حياة المواطنين. ولعمليات الرقابة التي تقوم بها الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام تأثير إيجابي يتمثل في بث الثقة في المجتمع، لكونها توجه المسؤولين إلى كيفية استغلال الموارد العامة. ومن شأن هذه التوعية أن تعزز من القيم المرغوبة وتؤكد على آليات المساءلة، وهو ما يؤدي بدوره إلى اتخاذ القرارات بكفاءة أكبر. فما أن يتم الإعلان عن نتائج الرقابة التي يقوم بها جهاز الرقابة المالية والمحاسبة، حتى يكون المواطن مخلواً بمساءلة المسؤولين عن الموارد العامة. وبهذه الطريقة تعمل الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على الارتقاء بكفاءة ومساءلة وفعالية وشفافية الإدارة الحكومية." وذلك للتأكيد على أهمية عمل الديوان والتأثير الذي يقوم به في مجال الرقابة على كافة القطاعات وبخاصة القطاعات الخدماتية والتي تمس حياة المواطن بشكل مباشر والتوصيات التي يتابع تنفيذها الديوان مع الجهات ذات العلاقة والتي سوف تؤدي في حال تنفيذها والتقيد بها الى الوصول الى سلامة القرارات الادارية والمالية وحسن توزيع الموارد المالية لتخدم القطاعات الحيوية والمهمة في المملكة الأردنية الهاشمية.

وشملت الخطة الاستراتيجية للديوان الأهداف الاستراتيجية، والخطط والبرامج التنفيذية المفصلة، والمؤشرات اللازمة لقياس الأداء على كافة المستويات، ضمن إطار زمني محدد على مدى السنوات الثلاث القادمة. وتم تحديد الأهداف الاستراتيجية التي يسعى الديوان إلى تحقيقها بما ينسجم مع الأهداف والأولويات الوطنية ومع المهام الموكلة إليه بموجب التشريعات الناظمة لعمله كما تم تحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجه عمل ديوان المحاسبة بكافة المجالات المالية والإدارية والفنية وآلية التعامل معها في وثيقة الخطة الاستراتيجية بهدف تذليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وفقنا الله جميعاً في خدمة الوطن في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم.

والله ولي التوفيق

رئيس ديوان المحاسبة

ناصر حداد

CPA, JCPA, MBA

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
4	الرؤية والرسالة والقيم
5	نبذة تاريخية
6	الوضع الحالي
8	الهيكل التنظيمي
9	التحليل الرباعي (البيئة الداخلية والخارجية)
10	المحاور الرئيسة للخطة الاستراتيجية 2023-2021
11	الأهداف الاستراتيجية

الرؤية والرسالة والقيم

رؤيتنا

التميز الرقابي المهني المستدام لتعزيز المساءلة العامة

رسالتنا

المساهمة في تحسين استخدام وإدارة الموارد العامة للدولة، لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، من خلال رقابة شاملة ومستقلة على المال العام والمساهمة في الارتقاء بكفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الإدارة الحكومية

قيمتنا

في مسيرتنا نحو رؤيتنا المستقبلية ولتحقيق رسالتنا على المستويات كافة، فإننا نعتكز إلى منظومة قيمنا المشتركة التي ستبقى دوماً مرجعيتنا الأولى والأساسية:

النزاهة

الاستقلالية والموضوعية

الكفاءة والعناية المهنية

الشفافية

المساءلة

السرية

نبذة تاريخية

لقد مر تأسيس ديوان المحاسبة في الأردن بثلاث مراحل ارتبطت بشكل وثيق بتطور الظروف السياسية والاقتصادية والتشريعية في المملكة.

المرحلة الأولى:

وتعود إلى شهر كانون ثاني عام **1928** حينما تم إنشاء دائرة "مراجعة الحسابات" وذلك من أجل التدقيق في الحسابات المالية في الإمارة. وفي أواخر عام **1930**، تم استبدال هذا الفرع بمسمى آخر هو " دائرة تدقيق الحسابات" وذلك بموجب القرار الوزاري المنشور في الجريدة الرسمية رقم (271) تاريخ **1930/8/9**.

❖ المرحلة الثانية:

وتعود إلى عام **1931** حينما صدر قانون تدقيق وتحقيق الحسابات، حيث تم بموجب هذا القانون تأسيس دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات استناداً إلى المادة (19) من القانون الأساسي لأمانة شرق الأردن. وكانت مهمة هذه الدائرة فحص الحسابات الحكومية المتعلقة بالإيرادات والنفقات والأمانات والسلفات، بما في ذلك الأموال الخاصة الداخلة في القيود المالية للدولة. ومع أن هذا القانون قد حدد ارتباط دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات برئاسة الوزراء، إلا أن هذا الارتباط لم يكتب له الاستمرار، فقد تم فك ارتباط تلك الدائرة من رئاسة الوزراء وربطها بوزارة المالية عام **1939**، وفي عام **1942** أعيد فك الارتباط كما كان عليه في عام **1931** وتم ربط الدائرة برئاسة الوزراء واستمر هذا الارتباط حتى عام **1949** حينما تم فك الارتباط من رئاسة الوزراء وربطها ثانية مع وزارة المالية والاقتصاد، وبقي الارتباط على هذا الحال حتى عام **1952**، واستمر تطبيق قانون تدقيق الحسابات إلى ان صدر قانون ديوان المحاسبة رقم (28) لسنة **1952**.

❖ المرحلة الثالثة:

مع صدور الدستور الأردني بتاريخ **1952/1/8**، تكون المرحلة الثالثة لتأسيس ديوان المحاسبة بصفته الدستورية قد دخلت حيز التنفيذ. حيث نصت المادة (119) من الدستور " يشكّل بقانون ديوان محاسبة لمراقبة إيراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها"، وفي ضوء هذه المادة الدستورية، فقد صدر قانون ديوان المحاسبة رقم (28) لسنة **1952** في عدد الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ **1952/4/16** وعمل بهذا القانون بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وقد صدرت سبعة تعديلات على هذا القانون خلال الخمسين عاماً المنصرمة. وجاءت هذه التعديلات لتواكب التوسع في النشاط الحكومي والتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده الأردن خلال هذه الفترة، وما تبع ذلك من تطور في أنواع وأساليب الرقابة، وأهدافها، ونطاقها، ومتطلبات ممارستها، والتقنيات المستخدمة فيها.

الوضع الحالي

واكب ديوان المحاسبة التطورات الإقليمية والدولية في مجال الرقابة وكل ما يتعلق بعمله وصولاً إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها أسوة بالأجهزة الرقابية في الدول المتقدمة، فتم رفع عدة مشاريع تعديل لقانونه وفقاً للتطورات الاقتصادية والمعلوماتية التي تشهدها المملكة، فكان آخر تعديل في عام 2018 وحالياً وخلال عام 2020 تم إعداد مشروع لتعديل قانون ديوان المحاسبة يهدف بشكل أساسي لمنح مزيد من الاستقلال المالي والإداري وتوسيع صلاحيات الديوان ليتوافق مع الممارسات العالمية ومتطلبات الأجهزة العليا للرقابة والتوافق مع إعلان ليما ومكسيكو بخصوص استقلالية الأجهزة العليا للرقابة الصادرين عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الإنتوساي).

أ. مهام الديوان

- 1) تقديم تقرير سنوي عن الحساب الخاص بكل سنة مالية إلى مجلس النواب يتضمن آراءه وملحوظاته ويبين المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها في بدء كل دورة عادية أو كلما طلب مجلس النواب منه ذلك.
- 2) مراقبة واردات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها وحسابات الأمانات والسلفات والقروض والتسويات والمستودعات.
- 3) تقديم المشورة في المجالات المحاسبية للجهات الخاضعة لرقابته.
- 4) الرقابة على الأموال العامة للتأكد من سلامة إنفاقها بصورة قانونية وفاعلة.
- 5) التأكد من سلامة تطبيق التشريعات البيئية المعمول بها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 6) التثبت من أن القرارات والإجراءات الإدارية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان تتم وفقاً للتشريعات النافذة.

ب. صلاحيات الديوان

في سبيل القيام بمهامه المشار إليها يملك الديوان الصلاحيات التالية:

- 1) تدقيق الحسابات وجرد النقد والطابع والوثائق والمستندات ذات القيمة المالية إضافة إلى جرد اللوازم في أية دائرة.
- 2) تدقيق أي مستند أو سجل أو أوراق لازمة لتحقيق قناعة كاملة بدقتها، والاطلاع على المعاملات الحسابية والمالية في جميع الدوائر في أي دور من أدوارها سواء ما يتعلق منها بالإيرادات أو النفقات كما وله حق الاتصال المباشر بالموظفين الموكول إليهم أمر هذه الحسابات ومراسلتهم.
- 3) التدقيق بصورة يتأكد منها بأن الحسابات جارية وفقاً للأصول الصحيحة وان التدابير المتخذة للحيلولة دون الشذوذ والتلاعب كافية وفعالة، وله أن يوجه النظر إلى أي نقص يجده في التشريع المالي أو الإداري، وان يتثبت من ان القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة الأمور المالية والحسابات معمول بها بدقة، وأن يلفت النظر إلى أي تقصير أو خطأ وأن يبين رأيه في كفاية الأنظمة والتعليمات لتحقيق أغراض القوانين المالية.
- 4) الاطلاع على جميع التقارير والمعلومات الواردة من المفتشين سواء كانوا ماليين أو إداريين، وعلى تقارير التحقيق في المخالفات التي لها مساس بالأمور المالية والإدارية، وأن يطلب

تزويده بكل ما يريد الاطلاع عليه من معلومات وإيضاحات من جميع الدوائر مما له مساس بأعمال دائرته.

(5) لرئيس ديوان المحاسبة أن يستعين بمستشارين وخبراء واختصاصيين في الأمور التي تستدعي معرفتها خبرة فنية.

ج. نطاق عمل ديوان المحاسبة

يشمل نطاق عمل الديوان الجهات التالية:

- (1) الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة.
- (2) المجالس البلدية والقروية ومجالس الخدمات المشتركة.
- (3) الشركات التي تساهم بها الحكومة بنسبة 50% فأكثر من أسهمها.
- (4) أي جهة يقرر مجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة بتدقيق حساباتها إذا كانت أموالها تأخذ حكم الأموال العامة أو أن جبايتها تمت بموجب أحكام القانون.

د. نوع وعدد الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة:

فيما يلي جدول يبين نوع وعدد الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة وحجم موازنتها:

(مليون دينار)

حجم الموازنة لعام 2020	العدد	الجهة
9600	80	وزارات / دوائر مدرجة في قانون الموازنة العامة
1540	25	هيئات ومؤسسات مدرجة في قانون موازنات الوحدات الحكومية
840	100 14	بلديات مجالس خدمات
----	40	شركات
530	11 31	جامعات كليات مستقلة
12510	301	المجموع

التحليل الرباعي (البيئة الداخلية والخارجية) - SWOT Analysis

تم إجراء التحليل الرباعي (البيئة الداخلية والخارجية) لديوان المحاسبة من أجل تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف والاستفادة من الفرص والتقليل من أثر التهديدات وبالنتيجة فقد تمثل هذا التحليل بالشكل التالي: -
أ. تحليل بيئة عمل الديوان الداخلية (نقاط القوة ونقاط الضعف):

نقاط الضعف Weaknesses	القوة Strengths
1. الاستقلالية المالية والإدارية والحصانة القانونية غير مكتملة وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.	1. وجود قيادة عليا داعمة وراغبة بإحداث التغيير والتحسين.
2. عدم تمتع الديوان بصفة الضابطة العدلية.	2. المكانة المرموقة التي يحظى بها الديوان محلياً والسمعة الطيبة له بين أجهزة الرقابة العليا العربية والدولية.
3. وجود نقص في قواعد البيانات الإحصائية الدقيقة (التوثيق).	3. توفر الكوادر البشرية (الإدارية والفنية) المؤهلة.
4. ارتفاع معدل الدوران الوظيفي وتسرب الكفاءات وعدم كفاية الكوادر المؤهلة في بعض الاختصاصات وعدم القدرة على الاحتفاظ بها.	4. وجود تشريعات واضحة لمنح المكافآت والحوافز.
5. ضعف عمليات المتابعة والتقييم لمهام التدقيق وضبط الجودة	5. وجود نص بقانون الديوان يلزم بتطبيق معايير التدقيق الدولية
6. محدودية استخدام الانظمة المؤتمتة في عمليات الرقابة والتدقيق.	6. وجود نظام للمتابعة والتقييم الفردي للعاملين.
7. نقص التدقيق على امن المعلومات وأنظمة المعلومات في الجهات الخاضعة للرقابة وقلة الكوادر المدربة في هذا المجال.	7. وجود بيئة عمل داعمة للأداء وجودة العمل.
8. نقص فني الشهادات المهنية المتخصصة (CPA, JCPA, CISA, CMA, CIA..)	

ب. تحليل بيئة عمل الديوان الخارجية (الفرص والتهديدات):

التهديدات Threats	الفرص Opportunities
1. تعدد التشريعات الناظمة لعمل الجهات الخاضعة للتدقيق وسرعة التعديلات والتغييرات عليها.	1. دعم جلالة الملك للأجهزة الرقابية وجهود مكافحة الفساد المالي والإداري
2. وجود ضعف في البيئة المؤسسية للجهات الخاضعة لرقابة الديوان.	2. وجود جهات خارجية مانحة
3. عدم رصد المخصصات المالية الكافية لتنفيذ الخطط وتطوير القدرات نظراً لمحدودية موارد الدولة.	3. وجود معايير دولية للتدقيق صادرة عن منظمة دولية متخصصة يتم تعديلها باستمرار.
4. وجود ضعف في أنظمة الرقابة لدى الجهات الخاضعة للرقابة وفي فهم التطبيقات المالية والمحاسبية.	4. توجه الحكومة نحو بيئة تشريعية ورقابية تخدم تحقيق أهداف الديوان.
5. عدم استجابة بعض الجهات الخاضعة للرقابة لمعالجة وتصويب المخرجات الرقابية في الوقت المناسب.	5. دعم الحكومة لديوان المحاسبة لتنفيذ خطته في التحول الرقمي/الإلكتروني وتوفير المخصصات المالية لهذا الغرض
	6. توقيع اتفاقيات ثوأمة ومذكرات تفاهم محلياً وخارجياً (اقليمياً ودولياً)
	7. تزايد ثقة الأطراف ذات العلاقة بعمل الديوان ودعم المجتمع والاعلام.
	8. التطور التكنولوجي في نظم تقنية المعلومات وبرامج الحكومة الإلكترونية.

المحاور الرئيسية للخطة الاستراتيجية 2021 - 2023

إن خطة الديوان الاستراتيجية للأعوام (2021-2023) تتكون من (3) محاور إستراتيجية تنطلق من الرؤية والرسالة والقيم الخاصة بالديوان والتي تنسجم مع متطلبات الأجهزة العليا للرقابة وفقا للممارسات الدولية الفضلى، وفي النهاية فإن الخطة تؤدي الى تحقيق الآتي:

1. بناء قدرات الديوان وتطوير الأداء المؤسسي لمواكبة أفضل الممارسات العالمية للأجهزة العليا للرقابة.
2. تعزيز ثقة مواطني المملكة الأردنية الهاشمية بالدور الوطني والحيوي الذي يلعبه ديوان المحاسبة وتعزيز مساهماته الرائدة في تنمية المجتمع.
3. تلبية احتياجات وتوقعات وطموحات كافة فئات المتعاملين المؤثرين والمتأثرين بالأداء الاستراتيجي لديوان المحاسبة.
4. تحقيق كفاءة الأداء الداخلي وذلك من خلال أهداف وغايات تعزز الأداء المؤسسي لديوان المحاسبة.
5. تحقيق رؤية ورسالة الديوان.

الأهداف الاستراتيجية الرئيسية

- 1- تحسين جودة العمليات والمخرجات الرقابية وبيئة العمل ورفع الكفاءة.
- 2- التميّز المؤسسي.
- 3- تعزيز قيمة الديوان كبيت للخبرة وتوطيد العلاقة مع الاطراف ذات العلاقة محليا واقليميا ودوليا.

فيما يلي وصف وتفصيل للأهداف الاستراتيجية:

الهدف الاستراتيجي الأول(1): تحسين جودة العمليات والمخرجات الرقابية وبيئة العمل ورفع الكفاءة

تكامل العمل الرقابي من خلال رفع كفاءة عمليات وأساليب التدقيق المختلفة بما يتفق مع المعايير المحاسبية والدولية للرقابة المالية والممارسات الفضلى

الهدف الفرعي(1-1): التحول الرقمي الالكتروني

الرقم	اسم المشروع/البرنامج	وصف المشروع/البرنامج
(1-1-1)	ادارة ملفات التدقيق المحوسبة	استخدام برمجيات محوسبة في ادارة عمليات التدقيق وتنفيذها، ليتم توزيعها على كافة المدققين ورؤساء المراقبات ومدراء المديرية الفنية.
(2-1-1)	رفع كفاءة المدققين للعمل على ادارة ملفات التدقيق المحوسبة (التخطيط، التنفيذ، التقرير)	دورات تدريبية لمستخدمي البرمجيات المحوسبة
(3-1-1)	تزويد المدققين بأجهزة حاسوب حديثة (Laptop)	جرى التعاقد على شراء 200 جهاز حاسوب محمول ويتوقع تسليمها في شهر 2021/03 خلال السنتين التاليتين بواقع 100 جهاز لكل سنة.
(4-1-1)	الحوسبة السحابية (Cloud) للحكومة الإلكترونية	النقل والخروج بالأنظمة وقواعد البيانات الخاصة بالديوان لتصبح من خلال ما يعرف بالحوسبة السحابية (Cloud)) الخاصة بالحكومة الإلكترونية.
(5-1-1)	استمرارية الاعمال في ظل الطوارئ والكوارث والعمل في ظل الطوارئ	اعداد خطة عمل ضمن الظروف الطارئة مثل جائحة كورونا وقائمة البدائل في أداء المهام والقائمين عليها. ونقل ال (Backup) ليصبح ضمن الحوسبة السحابية ضمن خطة الاستجابة للكوارث والطوارئ (Recovery Disaster Site).
(6-1-1)	بيئة خالية من الورق وصديقة للبيئة	أتمته العمليات الادارية والمساعدة بما فيها الصادر والوارد وربطها بنظام الأرشفة لمركز الديوان والمراقبات الميدانية (نظام زاجل ونظام تراسل). ارشفة ملفات موظفي الديوان وربطها بنظام الارشفة الالكترونية العامل في ديوان الخدمة المدنية .
(7-1-1)	نشر الوعي التشريعي	الحصول على رخص من التشريعات الأردنية-تطبيق عدالة وقسطاس وتوزيعها على كافة العاملين في الديوان والمراقبات الميدانية والتحديث المستمر عليها. واعداد نشرات توعوية حول بعض المواضيع القانونية والتشريعية.

الهدف الاستراتيجي الأول(1): تحسين جودة العمليات والمخرجات الرقابية وبيئة العمل ورفع الكفاءة

تكامل العمل الرقابي من خلال رفع كفاءة عمليات وأساليب التدقيق المختلفة بما يتفق مع المعايير المحاسبية والدولية للرقابة المالية

الهدف الفرعي (1-2): تقارير رقابية ذات جودة عالية

الرقم	اسم المشروع/البرنامج	وصف المشروع/البرنامج
(1-2-1)	تطبيق معايير التدقيق الدولية الصادرة عن منظمة الإنتوساي	تبني منهجية التدقيق المبني على المخاطر والتدقيق الشمولي(المالي والالتزام) . وتطوير أدلة التدقيق وفق أحدث المستجدات.
(2-2-1)	رفع مستوى الأداء المهني للمدققين وفقا لمعايير التدقيق الدولية(الانتوساي).	الحاق المدققين بدورات تدريبية في مجال معايير التدقيق والتدقيق المبني على المخاطر ضمن خطة تدريب الديوان ومشروع التوأمة. والحاقهم ببرنامج للشهادات المهنية المتخصصة في مجال التدقيق (مدقق تدقيق الحسابات القانوني JCPA، التدقيق المحوسب CISA، معايير المحاسبة في القطاع الحكومي (IPSAS)
(3-2-1)	تعزيز رقابة الأداء على أهداف التنمية المستدامة	تنفيذ خطط سنوية لمديرية رقابة الأداء والرقابة على البيئة تتضمن مجموعة من المواضيع المختارة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.
(4-2-1)	تفعيل دور قسم التدقيق على الأنظمة المحوسبة	تطبيق التدقيق على الأنظمة المحوسبة كجزء من خطة التدقيق السنوية والتدقيق المتكامل، وتأهيل الكوادر وتوفير الخبرات المتخصصة في تدقيق الأنظمة (IT audit).

الهدف الاستراتيجي الثاني(2): التميز المؤسسي

مواكبة أفضل الممارسات الدولية للأجهزة العليا للرقابة ليصبح ديوان المحاسبة مؤسسة مهنية مستقلة ذات أداء متميز

الهدف الفرعي(1-2): تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية والحوكمة

الرقم	اسم المشروع/البرنامج	وصف المشروع/البرنامج
(1-1-2)	تطوير اداء ديوان المحاسبة استنادا لاطار قياس الاداء للأجهزة العليا للرقابية (PMF SAI) (اعداد تقرير التقييم الذاتي وفقا للإطار (اين نحن؟؟))	استخدام إطار تقييم الأداء المعتمد من منظمة الإنتوساي (PMF SAI) – إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة من قبل مديريةية تطوير الاداء المؤسسي وتوكيد الجودة بمحاورة الستة المعتمدة.
(2-1-2)	اعداد تقرير تقييم منظومة الحوكمة في الديوان	استخدام نموذج معتمد من الديوان مبنى على معايير GAIT المعتمدة من ادارة تطوير الأداء المؤسسي والسياسات عام 2017 لقياس مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة.
(3-1-2)	تعديل قانون ديوان المحاسبة لمواكبة الممارسات الدولية	تعديل القانون لمنح الديوان المزيد من الاستقلالية المالية والادارية وتوسيع نطاق وصلاحيات ومهام التدقيق(مثل التدقيق المحوسب ، تدقيق المنح والمساعدات).

تابع الهدف الاستراتيجي الثاني.

الهدف الفرعي(2-2): تمكين العاملين من أداء مهامهم بكفاءة وفاعلية

الرقم	اسم المشروع/البرنامج	وصف المشروع/البرنامج
(1-2-2)	استقطاب موظفين ذوي كفاءة وخبرة تتناسب واحتياجات الديوان	وضع معايير وأسس لانتقاء الموظفين الجدد.
(2-2-2)	تنمية مهارات استخدام الحاسوب والبرامج المطبقة	دورات تدريبية على الحاسوب والبرامج المطبقة لكافة الموظفين الإداريين والمتخصصين.
(3-2-2)	مدونة سلوك وظيفي والتزام الموظفين بها	إعداد مدونة سلوك وظيفي وفقا للمعيار الدولي ISSAI 130 وإلزام الموظفين التقيد بها.
(4-2-2)	تدريب المدربين ToT	الحاق مجموعة من مديري الديوان ومدققيه وموظفيه بدورة تدريب المدربين ToT.

الهدف الفرعي(3-2): مكافأة الاداء المتميز

الرقم	اسم المشروع/البرنامج	وصف المشروع/البرنامج
(1-3-2)	مكافأة الموظف المتميز	تطبيق جائزة الموظف المتميز/المثالي بشكل ربعي
(2-3-2)	تشجيع تحقيق وفورات مالية لصالح الخزينة العامة	اعتماد اسس لمكافأة المدققين الذين يحققون وفرا ماليا خلال عمليات التدقيق

الهدف الاستراتيجي الثالث(3): تعزيز قيمة الديوان كبيت للخبرة وتوطيد العلاقة مع الاطراف ذوي العلاقة محليا واقليميا ودوليا

تعزيز النظرة لديوان المحاسبة كمؤسسة مهنية تتمتع بخبرات وقدرات وتعمل بكفاءة وفاعلية وذات حضور مميز

الهدف الفرعي(1-3): تطوير اداء وحدات الرقابة الداخلية في الجهات الخاضعة للرقابة

الرقم	اسم المشروع/البرنامج	وصف المشروع/البرنامج
(1-1-3)	تطوير نماذج التقييم	تطوير نموذج تقييم وحدات الرقابة الداخلية ليوائم معايير التدقيق والرقابة الدولية.
(2-1-3)	رفع قدرات وحدات الرقابة الداخلية	تدريب وحدات الرقابة الداخلية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان من خلال برامج تدريبية متخصصة.
(3-1-3)	رفع قدرات مدققي ديوان المحاسبة في تقييم وحدات الرقابة الداخلية.	تدريب مدققي الديوان على معايير تقييم وحدات الرقابة الداخلية وكيفية استخدام نموذج التقييم وتعبئته.

تابع الهدف الاستراتيجي الثالث

الهدف الفرعي(2-3): تعزيز علاقة ديوان المحاسبة بالجهات الدولية المقرضة والمانحة

الرقم	اسم المشروع/البرنامج	وصف المشروع/البرنامج
(1-2-3)	اعداد تقارير تدقيق المنح والقروض	اعداد تقارير مدقق حسابات مستقل بخصوص تدقيق المنح والقروض ومؤشراتها بناء على طلب الجهات المانحة والمقرضة في الوقت المحدد.
(2-2-3)	التواصل مع الجهات الدولية المانحة والمقرضة	التواصل بشكل دوري مع الجهات الدولية المانحة والمقرضة بخصوص ما يخص الديوان من برامج الاصلاح المالي والاداري.

الهدف الفرعي(3-3): توطيد العلاقة مع المنظمات الرقابية الدولية (الانتوساي، الاسوساي، ارابوساي)

الرقم	اسم المشروع/البرنامج	وصف المشروع/البرنامج
(1-3-3)	المشاركة في اللقاءات والمؤتمرات وفي عضويات اللجان	ايفاد موظفي الديوان لحضور المؤتمرات واللقاءات التي تعقدها المنظمات الرقابية، واستضافة جزء من هذه المناسبات.
(2-3-3)	المشاركة بالبحث العلمي في المجال الرقابي	نشر الابحاث والمقالات في المجالات الرقابية المعتمدة من المنظمات الدولية.

الهدف الفرعي(4-3): رفع الوعي الاعلامي حول دور ديوان المحاسبة ونشاطاته داخل الديوان وخارجه

الرقم	اسم المشروع/البرنامج	وصف المشروع/البرنامج
(1-4-3)	التحديث المستمر لبيانات ومعلومات موقع الديوان الإلكتروني	تطوير الموقع الإلكتروني للديوان وتحديث معلوماته وبياناته ونشاطاته باستمرار
(2-4-3)	نشر أخبار الديوان ونشاطاته	نشر اخبار ونشاطات الديوان بشكل دوري عبر وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي المختلفة أولاً بأول.
(3-4-3)	نشر الثقافة المهنية (نشرة دورية إعلامية)	اعداد نشرة /دورية اعلامية ربع سنوية بمواضيع مرتبطة بالرقابة ونشاطات الديوان.
(4-4-3)	المساهمة في رفع قدرات الجهات الحكومية.	استخدام مرافق الديوان من قاعات تدريبية ومدرج لعقد الدورات التدريبية وورش العمل للجهات الحكومية
(5-4-3)	التواصل مع الجهات المانحة	تعزيز العلاقات مع الجهات الداعمة لعمل الديوان وبما يحقق أهدافه.
(6-4-3)	التواصل مع الجهات الرقابية المحلية ومجلس الأمة	التواصل وتبادل المعلومات مع مجلسي الأعيان والنواب ومع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وبما يعزز دور هذه المؤسسات في الحفاظ على المال العام ومحاربة كافة أشكال الفساد المالي والإداري وتبادل الخبرات.

